والمنهج ونقل القليوبي عن شيخه الحلاق وجنح الطبلاوي لضاق وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم انتهى والجرة بقصد كاتبه لنفسه والا فالكتوب له فلو باعه كاتبه لمن قصد به غير المعظم صار غير معظم كما يدل له قول المهذب لاسم المعظم اذا قصد به غيره صار غير معظم وفي حاشية الشبراملسي لو قشر اسم معظم على خاتم لاشين قصد احدهما به نفسه والاخر المعظم الاقرب اذ الاستعمال لاحدهما عمل بقصده او غيرهما بطريق النيابة عن احدهما بعينه كره تغليبا للمعظم انتهى قوله عن تخشنه اخشنوا اي ان تغيبه فالطع للكراهة او لا قوله ولو قياما اعتمده شيخ الاسلام وقيده الخ بما اذا لم يخش القائم مع اعتمادها النجس والا فيجب بين رجليه واعتمد هما قال في التحفة وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الاول وبعضهم الثاني واعتمد الخطيب والجمال الرملي وغيرهما بتعاطي الحمل ان يعتمدهما معا قوله اسهل لان المعدة في اليسار والمثانة كالعكس الى جهة اليسار وفي الاحياء قال رجل لبعض الصحابة ما الاعراب وقد خاصمه لا احسبك تحسن الحراءة فقال بلى وابكل اني بها لحاذق انهد الاثر واعد المدر واستقبل الشيخ واستدبر الريح واصغى اقعاء الظبي واجتل اجذال النعام الشيخ بنت طبيب الرجيلة في البادية والاقعاء هنا ان يستوفز على صدور قدميه والاجذال ان يرفع مجزه انتهى قوله ثلاث اذرع اي في حق الجالس واما القائم فلا بد ان يكون من ارتفاع بحيث يسع عورته ذستره الى ركبته على المعتمد وفي المهذب يجب ستر العورة هنا حيث يراه الناس في القبلة فلم يشترط فيه اكثر ان يكون له عرض كما سيأتي في كلامه قوله تشقيقه اي في العادة الغالبة فيكفي به وان بعد عن جداره الاكثرين ثلاثة اذرع قوله وبان يكون الخ معطوف على قوله بشيء طوله قوله وكل ذلك اي كون الستر المذكور مذكورا والخ والواجب ولو لحظة القبول وهو جلوس

مجوس بين جماعة جاز له الكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد ماء والاحجرة الناس جاز كشفها وعليهم الغض فان لم يثق بغضهم مال الى اليمنة لا يكلف الكشف يمنة ويسرة في النهاية والوجه قد وفارق ما مر في الولد في نظير هذه الجهة حيث خاف فوتها الا بالكشف حيث جعله جائزا بان للجهة بدلا ولا كذلك الوقت انتهى ولو تعارض الساتر والبعاد وجب الستر والساتر والاستقبال والاستدبار قدم الساتر حيث وجب قوله لا لقائه نفس الخ هذا مع قوله للاتي والاتي في المباح الخ يفيد تقييده بملكه والمباح وهو صريح التحفة وغيرها اما المستأجل وملك الغير فيحرم في قليله وكثيره قال ثم في حوائج المسجد ينبغي في البركة الموقوفة ان يحرم وضع يده مثلا اذا كان عليها عين النجاسة لغسلها بعضها فيها اذا كان فيه يستعذر الناس غسله ثم قال وفي ظن ذلك الاستجمار في الجدران المؤقتة والمملوكة فالاشبه في حرمته وينبغي ان يحرم البصاق والمخاط فيها لانه يؤذي الناس ولا يستعذر ازالة لكن قوله تنبه لها اي بحيث يصل اليه وينبغي عند اتخاذ اناء للبول ليلا للاتباع ولان دخول الهشوش ليلا يخشى منه والنهي عنه وكون الملائكة لا تدخل بيتا هو فيه محمول على النهار او على طول مكثه في اناية قوله وهو الثقب بفتح المثلثة افصح من ضمها اي الخرق المستدير بالارض والمراد غير المعد لذلك ولا يكفي المعد هنا بالقصد بل لا بد من قضاء الحاجة فيه مع قصد تكرار العود اليه لذلك ويحرم في نحو الثقب ان غلب على ظنه ان به حيوانا محترما يتاذى به او يهلك قوله السرب بفتح اوليه قوله ما يعاتا الجامد فان كان يخشى هبوب ريحه والمائع يذكره كما في التحفة والا فلا وفي شرح الارشاد والنهاية ما يوحي ان ذلك لا يقتضي الكراهة قوله محل هبوبها غالبا في ذلك الزمن وان لم تكن هابة بالفعل قوله المرصص اي بصوت الهاون المشتركة كما يؤخذ من الربط باتحاد الصيغ متعددة المنافذ متحدة

Copyright Binghamton University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)